هل أسلوب الحكم وحده كاف في تطور الشعب ورقيه؟

للدكتور محمد البهي قرقر

يتطور العلم الطبيعي ومراعاة الحقائق الراهنة والدنو من الواقع تغير مقياس الحكم على النظريات العلمية الفلسفية . فبعد أن كان أساس الحكم عليها تعمق صاحب النظرية في الفكر وتشعب تفكيره في فروض متعددة وخيالات مظنونه ، أصبح إمكان استخدامها أو عدم إمكانه في حياة الإنسان العملية ميزان الصحة أو الخطأ في الحكم على نظرية من النظريات الفلسفية .

ففلسفة العصر الحديث توجه عنايتها إلى الواقع وإلى الناحية العملية والسلوك النفسي للفرد والجماعة أكثر من النظر فيما وراء الطبيعة والبحث عن معنى النفس وهل هي جوهر أو عرض ، أو غير ذلك من الأسئلة التي تحوم حول ماهية النفس وكيفية تركيب الوجود على العموم .

وأسلوب الحكم ونوع النظام الذي تسير عليه أمة من الأمم خاضع لهذه القاعدة ، لأنه لا يخرج عن أن يكون عملاً عقلياً له صدى نفسي عملي أيضاً في تلك الأمة . فهو من أهم موضوعات الفلسفة الواقعية الحديثة ؛ يلقى استحساناً في كل مكان إذا برهن على يد قائد سياسي إمكان استخدامه والانتفاع به في الحياة العملية للشعب ، ولكن ربما يكون طالع نحسه في سوء استخدامه لا في ذاته نفسه .

فالحياة العملية هي في الواقع محك أية نظرية فلسفية ؛ فان لم تتفق النظرية معها أو لم تجد نفعاً لها فهي إما خيال مفروض أو لم يئن الأوان لها بعد ولم يدن وقت استخدامها ، لا لأنها لم تنضج — فقد تكون في ذاتها ناضجة — ولكن لأن الحياة العملية للشعب ربما لم تتطور نسبيا بما يدانيها .

فصلاحية نظام أي حكم أو عدم صلاحيته مرتبط بحال الأمة التي ينفذ فيها . وكونه عاملاً من عوامل رقي الشعب يتوقف إلى حد كبير على موقف الشعب العملي نفسه منه ومن مبادئه ، وعلى تأثره به .

وكل أنظمة الحكم في العصر الحديث تدعي أنها تقصد إلى تحقيق فضيلة خلقية ، يكون من ورائها رفاهية الشعب ورقيه ، وشعور كل فرد بمعنى السعادة .

فالنظام الشيوعي يزعم أنه يريد تحقيق العدالة ومعنى المساواة في كل ناحية من نواحي الحياة وبالأخص في الناحية الاقتصادية التي لم يمسها بالتعديل نظام حكم قبله . وحينما كان نظريا لقي أتباعا كثيرين ولا سيما بين الطبقات الفقيرة والعاملة . فلما نزل به زعماؤه في الحياة العملية وحاولوا تطبيقه أثبت أنه خيال مفروض ووهم لا يمكن أن يساير الحقيقة . ولم ينل الشعب الذي رغب في الأخذ به من ورائه إلا الفوضى والشقاء . ومع ذلك لم يحكم الشعب نفسه ، وإنما تحكمت فيه فئة قليلة منه ضمنت لها السيطرة بالقوة والعنف ، فهو حكم استبدادي لا شعبي .

والنظام الديمقراطي « الهادئ الرزين » ، الذي لا يتشدد في معنى الوطنية — أو على الأصح الذي لا يعرف وطنا — ، والذي هو مفعم بحب « الانسانية » ، يبغي أيضاً الوصول إلى العدل ، يبغي إعطاء الشعب حقه بتسليمه مقاليد أمره . ولخلابته — لأنه يحض على محبة الانسانية والعمل على « السلام » ، وفي الوقت نفسه يتملق الشعب ويدعي أنه في خدمته ، مع المحافظة على نشاط الفرد المالي — لقي أنصاراً عديدين وأضحى أمنية لكثير من الأمم الضعيفة التي لم تزل في سن الطفولة بعد خلقها ونشأتها ، لأنها تحب العمل للانسانية المزعومة وتميل للسلام العالمي — بمقتضى ضعفها — وتود أن تخرج عن حكم الفرد أو الهيئة الأرستقراطية

والحياة العملية لمثل هذه الشعوب أصح مقياس للوقوف على حقيقة هذا النظام وعلى مبلغ حسنه في رقيها ، لأنها تفهم « الديمقراطية » فهما ساذجا فطريا ، فهما لغويا لا سياسيا ، فالمعنى السياسي وملكة التلاعب بالسياسة لم تتكون عندها بعد ، ولأنه ليس من إنتاجها العقلي بل اقتبسته وآمنت به ، فأثره حينئذ ، إيجابا أو سلباً ، أظهر ، والحكم له أو عليه أصح وأقرب للواقع .

ومصر دولة من الدول الحديثة العهد التي تغرم بالديمقراطية ، ونظام حكمها ينص على أنها « دولة ذات سيادة ، وهي حرة مستقلة وحكومتها ملكية وراثية ، وشكلها نيابي — المادة الأولى من

تور سنة ١٩٢٣ » ، وهو مظهر لا اعتراض عليه من ناحيته كلية والقانونية ، ولا من ناحية ما إذا كانت هناك رقابة أجنبية ة ، أو سياسة مجاملة ، تقيد في الواقع بعض الشيء من هذه يادة ، فالدول الصغيرة تتمتع دائماً من الوجهة الدولية باسم يادة التامة وإن كانت تسير فى سياستها العملية طبقاً لخطة ة أخرى ذات نفوذ أكبر تحت ستار « الصداقة » أو لحالفة » لغرض مزدوج : لوقاية الدولة الصغيرة من اعتداء بي — وما هو في الواقع إلا اعتداء على نفوذ الدولة الكبرى سياسة الدولة الصغرى — ولمنفعة الدولة الحليفة الكبرى سادياً وأدبياً فى السياسة العالمية . ولكن الشيء الذي يرغب ن فى بحثه هو : هل من الممكن بواسطة هذا النظام نقل مصر حالتها الراهنة إلى حالة أرقى ، وما مبلغ أثره فى تطور الشعب ؟

وبحث هذا يتطلب الوقوف على السلوك العملي للشعب إزاء ' النظام ، ثم على مقدار استفادته منه . ولبيان السلوك العملي موقفه تجاه هذا النوع من الحكم أود أن أقتبس من دستوره ن المواد التى لها صور عكسية بارزة فى حياة الأمة العملية ي يقابلها بعض الظواهر النفسية التى لها صفة الأغلبية فى ب ، وبعبارة أخرى المواد التى لها مساس كبير بهذا السلوك سى .

(١) فى الفصل الثالث من الدستور يقضى أسلوب الحكم ف هيئة شعبية نيابية ، لها صفة الرقابة على القوة التنفيذية يق الاقتراع العام . وصاحب الأغلبية فى هذه الهيئة يتولى ة تلك القوة .

ومن خصائص الشعب المصرى وألزم صفاته للآن السير ، العاطفة والرغبة فى التصديق ، والتمسك بالعقيدة ، فهو سريع ر بالوعود الخلابة ، وخصوصاً بالتي على وفق رغباته المتخيلة ، ضعف تأثره بذلك إرهاب أو اصطدام بالواقع ، وهكذا شأن طفة إذا هي احتلت من النفس مكاناً واسعاً ، يكاد يكون لها سلطان على السلوك النفسى .

لهذا لم تتحلل نتيجة الانتخاب بعد من أثر الدعاية المنظمة التى تسير طبق رغبات الشعب — ومن قوة العاطفة الحساسة الخارجة عن الاعتدال التى هى أميل بكثير إما إلى الانفعال والقابلية « فى حالة التصديق » وإما إلى الرفض والمعارضة « فى حالة الجحد والانكار » .

وزيادة على ما للشعب من هذه العاطفة فهو لم تتكون عنده بعد الملكة السياسية ، أو بعبارة أخرى لم تتميز عنده قوة الحكم المبنية على الروية والتفكير من قوة العاطفة الثائرة التى لم تهذب بعد . ولعل ذلك يرجع إلى جهله وتركه مدة طويلة إلى الطبيعة التى كانت تكتنفها عوامل متناقضة .

فالأكثرية النيابية إنما تعبر عن قوة العاطفة المصدقة التى تغلب على الشعب وتكون الجزء الأعظم من نفسيته . ولهذا يصح أن يقال إن الحكم الديمقراطى الصادر عن ملكة سياسية والمرتكز على قوة شعبية لا تغلب عليها العاطفة لم يتحقق للآن ، وإن وجد أسلوبه ورسمت مبادئه النظرية .

(٢) ينص الدستور أيضاً على الحرية الشخصية ، على حرية الاعتقاد ، وعلى حرية إبداء الرأى والنقد

(المواد ٤ ، ١٢ ، ١٤) . حرية الفكر والاعتقاد ، حرية إبداء الرأى والنقد يتمتع بها إذن ، قانونياً ، كل فرد يعيش فى مصر . والمصرى طبعاً يفكر ويبدى رأيه وينتقد ككل إنسان لأن هذه معان عامة ، ولكن طريقته فى التفكير وفى إبداء الرأى وفى النقد ربما تنم عن فهم آخر لمعنى الحرية فيها : تنم إما عن سوء فى الفهم أو قصر فى إدراك ما هى الحرية فى شيء من الأشياء ، وربما لم يفهم بعد أن الحرية معنى محدود غير مطلق ، حرية فى شيء مقيدة بجواز استعمال شيء آخر ربما يكون مضاداً للأول ونقيضاً له .

حرية التفكير مازالت تستخدم فى مهاجمة الدين وجرح العاطفة الدينية للشعب ، بل أظهر صورها التهكم بمعتقدات الأمة والسخرية بعاداتها ، حرية إبداء الرأى تستعمل فى الخروج عن المألوف للأمة والاستخفاف بما هو مقدس عندها ، حرية النقد سبيله العملى جرح الكرامة الشخصية أو الجدل للجدل فى غير طائل .

حرية التفكير ، حرية إبداء الرأى وحرية النقد حق سام من حقوق الشعوب المتمدينة ، ولكنه لا يصح أن يتخذ أداة للهدم ،

فوظيفته يجب أن تكون إيجابيـة لا سلبية . جعلته بعض الدول الراقية حقاً شرعياً لأفرادها بعد ماشعر الشعب من نفسه بقدرته على كظم شهوته العقلية وحاجته إلى تقرير ذلك ضد حاكم مستبد أو ابتغاء المساواة بالفئة الارستقراطية التى كفلت لنفسها هذا الحق منذ زمن بعيد .

فتقرير حرية الفكر وإبداء الرأى والنقد لكل فرد من أفراد الشعب حق إنسانى فطرى جميل ، وأجل منه استعداد الشعب وإعداده لاستخدام ذلك فى طريقه الطبيعى وتشريعه له من نفسه ، لا إعطاؤه له منحة أو فرضه عليه فرضاً ، فالطفل إذا ما أفسح له الطريق ربما يلقى حتفه فى هاوية .

(٣) كذلك المساواة أمام القانون . المساواة فى وظائف الدولة مبدأ شريف نصت عليـه المـادة الثالثة من الدستور المصرى ، (المصريون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية . . . . .)

المساواة فى الحقوق العامة مزية من مزايا الحكم وظاهرة من ظواهر عدله ، ولكن أساس التفضيل وقاعدة الاختيار لوظائف الدولة فى الأمم الراقية الجدارة الشخصية وإمكان القيام بالواجب نحو الأمـة ؛ ومقياس تلك الجدارة الانتـاج العملى لا الهوى الحزبى ؛ وما شرعت المساواة وجعلت حقاً من حقوق الشعب إلا لافساح المكان للجدارة والكفاية لا للنسب والعائلة . وكلما كان الشعب إلى الفطرة أقرب كانت لعلاقة النسب والقرابة فى التميز بين فرد وآخر وتخصيصه بمنصب من مناصب الدولة الكبرى الأثر الأول ، لأن قوة الحكم فى الشعب حينئذ ما زالت تعتمد على العصبية ، فاذا ماتطور الشعب بعوامل التهذيب جعلت القاعـدة فى الاختيار والتفضيل الكفاية الشخصية وتنوسيت عصبية القرابة الضيقة ، لأن مجموع الشعب أصبح حينئذ يعتبر كمجموع أفراد لعائلة واحدة .

ومن هنا تغلب الظاهرة النفسية التى تسمى « المحسوبية » ـ والتى تعد مرضاً اجتماعياً خلقياً فى الشعب ـ فى الشعوب الفطرية أو فيما هى أقرب إليهـا وإن اتخذت أحدث الأساليب فى نظام الحكم ، فاذا كانت هذه الظاهرة متفشية الآن فى مصر ـ وستبقى متفشية فيها مهما شرع ضدها من قوانين ، لأن علاج ذلك ليس بسن قانون وتشريع وإنما بتهذيب الشعب نفسه ـ فذلك لأن الشعب المصري مازال يعتبر قاعدة الجدارة فى الاختيار فى المنزلة الثانية .

فالمبادئ الأساسية التى هي مظهر الحكم الديمقراطي ، من تمثيل نيابى وإعلان حرية الفكر وإبداء الرأى والمساواة أمام القانون والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية لكل فرد مصرى أو متمصر ، موجودة فى أسلوب الحكم المصرى الحديث ، ولكن مظاهر الحياة الواقعية للشعب تدل على أن سلوكه العملى منحرف عنها وموقفه تجاهها سلبي . وبالرغم من ذلك فهل يترقب لهـذا النظام أثر إيجابي حتى يكون كفيلا بتغيير هذا الموقف وبترقية الشعب ؟ .

لابجحد أن تمشى الحكم مع هذه الأسس من العوامل التى تُشعر الفرد باستقلاله وحريته وتؤمّنه على حياته الفردية وتفسح المجال لجده وذكائه . واستقلال الفرد وإفساح المجال لجده ومواهبه من أسباب رقي الأمة كمجموعة متكونة من أفراد تربطهم روابط عدة ، طبيعية وثقافيـة ، ولكن هذه النتيجة الايجابية مقيدة بتنفيذ هـذه الأسس وبفهم الشعب لها فهماً صحيحاً ، والتنفيذ والفهم كلاهما ليس حاصلا لأى أسلوب من أساليب الحكم ، وإنما هما مقدمة من مقدمات نجاح الحكم نفسه وعادة تتكون بالران فى نفسية الشعب .

فأسلوب الحكم نفسه لاينتج عادة وإنما يرعى العادات . فى ظله تتكون عادات ذات أثر إيجابى أو سلبى فى رقى الشعب أو انحطاطه . وتكوُّن العادات الحسنة سبيله الوحيد التربية والتهذيب. فاذا استقر فى نفس الشعب حب الحرية وفهمها فهماً صحيحاً ، إذا عرف معنى المساواة ، كان عمله طبق ذلك الفهم وهذه المعرفة ، وكانت خطواته دائماً إلى الأمام ؛ وما أسلوب الحكم الديمقراطى حينئـذ إلا مظهر خارجى فقط لمعنى نفسى مستقر ، طبيعى أو مكتسب .

فالشك إذن محوط بنظام الحكم وبنتائجه الايجابية فى رقي الشعب كعامل أول فى تطور الأمم ، ولكن الأمر الذى لامرية

يه هو عامل التربية التي تنفذ إلى نفس الفرد والجماعة وتكيفها حسبما تختط الأمة لنفسها .

فاذا لم يرب الشعب الضعيف المستعبد على حب الحرية والمطالبة لاستقلال ، لم يشعر بمعنى الحرية وبمزايا الاستقلال إذا ما تركته لقوة المستعمرة وخلته ونفسه ، بل بالعكس لا يطل من هذا لاستقلال إلا الفوضى وعدم استقرار النظام حتى يتحكم فيه نفر ن الشعب نفسه ويسوسه بالقوة والعنف ويومئذ يشعر بحكومة بنظام .

فاذا قدر للنظام الديمقراطي في أمة لم تتكون عندها بعد للكات الاستعدادية له أن يكون ذا نتيجة إيجابية في تطور لشعب فلن تلمس إلا بعد زمن طويل وجهد شاق يقوم به زعيم ترسم لبرنامج معين مقصود . ومع ذلك يصح أن ينسب هذا تطور إلى الزعيم كرب اجتماعي لا إلى الحكم الديمقراطي من حيث هو .

فالنظام الديمقراطي في انكلترا مثلا ليس نظاما موضوعا ولا واد دستورية مفرغة في الصيغ القانونية ، وإنما هو نظام يحس به شعب وقد خلقه من نفسه خلقا ، وتكون كنتيجة لازمة لأسلوب مخصوص في التربية ، ولعادات مخصوصة لها بطول الزمن وة الملكات الفطرية .

والشعوب الأخرى التي تحاول تقليد الدستور الانكليزي لم يكن لها بعد ما للشعب الانكليزي من الاستعدادات والملكات سياسية لا تستفيد من هذا التقليد إلا التخبط وعدم الاستقرار . ما أشد عنايتها حينئذ بالصيغ الدستورية ، وما أكبر ولعها بالترنم أغاني الدستور والتشدق بمواده ، أما الشعب نفسه ، أما مصالحه ، أمر ثانوي يأتي بعد تنفيذ نصوص الدستور ، كأنما الشعب خلق دستور لا أن الدستور وجد لخدمة الشعب ورفاهية الأمة . ا ذلك إلا لأن التقليد فيما يسمى « دستوراً » لا فيما يقصد من دستور ، في مظهر من مظاهر المدنية لا في : كيف تتكون مدنية . بينما الشعب الانكليزي نفسه أو أي شعب آخر كون دستوراً من نفسه لا يلقى الأهمية إلا على : ما ذا يقصد من دستور . وهكذا الضعف يخلق صفة الأمانة والإخلاص في المظاهر فقط ، فما أشد الأمم الضعيفة تمسكا بنصوص ما يسمى قوانين دولية ، وما أخلص الفقهاء للنصوص الفقهية ـ لا للروح الفقهية ـ في وقت الضعف وانحطاط مستوى الانتاج العقلي .

فحرية الفكر وحرية إبداء الرأي والمساواة أمام القانون — أو بعبارة أخرى الدستور نفسه — معان تغرس في النفوس ويروض عليها الشعب الفطري أو ما هو قريب منه حتى يقيد حريته الهوجاء التي لا تعرف حرمة للغير ولا للجماعة ، وحتى يحد كل فرد من جشعه وأنانيته ، ويومئذ توجد الحرية الصحيحة وتستعمل في موضعها وتتحقق المساواة أمام القانون فعلا .

فالدستور قبل كل شيء معنى خلق أو هو يرتكز على الأخلاق التي تأخذ صبغتها الوطنية ، وما أحوجه لذلك في ثباته واستقراره إلى الدين والتدين . فكلما اشتد ميل الشعب الديني ازداد تمسكه بالدستور ، وكلما تحللت حكومة من الحكومات من دينها كان حكمها إلى الديكتاتورية أقرب . وهل هناك في التاريخ الحديث من هو أشد تدينا وأعرق في الدستور من الشعب الانكليزي والحكومة الانكليزية ؟

وإذن أولى بمصر أن تعنى بدينها وخلقها وبتنشئة شبابها على التربية الوطنية من أن تجري وتتعلق بمظاهر نفعها — إن كان فيها نفع — محدود ، أولى بها أن تنظر فيما يخلق الشعوب ويبنيها لا فيما يظهر عليها من أثواب ويكون لها من ألوان !

محمد البهي قرقر
دكتور في الفلسفة وعلم النفس
وعضو بعثة الامام الشيخ محمد عبده

رفائيـــل
لشاعر الحب والجمال لامرتين
مترجمة بقـــلم
احمد حسن الزيات
تطلب من لجنة التأليف والترجمة والنشر ومن إدارة «الرسالة»
الثمن ١٢ قرشاً